



كتاب

إحياء الموات

والإقطاع

كتاب إحياء الموات والإقطاع

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » .

هكذا أخرجه في كتاب «اختلافه مع مالك» ، وأخرجه في «كتاب الطعام والشراب» بهذا الإسناد واللفظ ؛ إلا أنه قال : « أرضاً مواتاً » .

وقد أخرج الحديث في الموطأ ، وأخرجه أبو داود ، والترمذي هكذا مرسلًا .

وأخرجه أيضًا أبو داود والترمذي مسندًا (١) . ونحن نذكر الطريقتين :

أما الموطأ : فإنما أخرجه مرسلًا بهذا الإسناد .

وأما أبو داود : فأخرجه عن هناد بن السرى ، عن عبيدة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، وذكر الحديث ، ثم قال أبو داود : ولقد حدثني الذي حدثني هذا الحديث ؛ أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ، ففضى لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، قال : فلقد رأيتها وإنها لتضرب أصولها بالفؤوس ، وإنها لنخل عمّ حتى أخرجت منها . ثم قال أبو داود : حدثني أحمد بن سعيد الرازي قال : حدثني وهب ، عن أبيه ، عن ابن إسحاق بإسناده ومعناه ؛ إلا أنه / قال عند قوله مكان الذي حدثني هذا : فقال الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ظني أنه أبو سعيد الخدري : فأنا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل . هذا القول يدل على أن عروة قد أخرج الحديث عن أبي سعيد . والله أعلم .

وأخرجه أبو داود ، عن محمد بن المثني ، عن عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن هشام ، عن أبيه ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الترمذي : فأخرجه عن محمد بن بشار ، عن عبد الوهاب ، مثل أبي داود مسندًا ، وقال : ورواه بعضهم عن هشام ، عن أبيه مرسلًا . وفي الباب عن جابر ، وعمرو بن عوف المزني ، وسمرّة .

(١) مالك في الموطأ ، كتاب الأفضية ٢/٧٤٣ ، وأبو داود في الخراج والإمارة والفيء (٣٠٧٣ ، ٣٠٧٤ ،

٣٠٧٥) ، والترمذي في الأحكام (١٣٧٨) .

أحيا الأرض يحييها إحياء ، إذا أنشأ فيها أثراً يدل على أنه قد اختص بها تشبيها للعمارة فى الأرض الموات بإحياء الميت من الحيوان . والأرض الميتة ، والموات : هى التى لا عمارة فيها ولا أثر عمارة ، فهى على أصل الخلق وليست ملكاً لأحد ، وإحياءها : إلحاقها بالأراضى العامرة المملوكة . «العرق الظالم» : هو أن يغرس الرجل فى غير أرضه بغير إذن صاحبها ، فلا حق له فى ذلك الغرس وبقائه فى الأرض ؛ بل يلزم بقلعه إلا أن يرضى المالك ، وكذلك ما أحدثه فى ملك غيره بغير إذنه من بناء أو حفر أو غير ذلك .

والعرق : يجوز أن يكون مضافاً إلى الظالم ، وأن يكون مقطوعاً عن الإضافة . فالأول يكون قد أضافه إلى الظالم ، وهو صفة لموصوف محذوف تقديره : لعرق رجل ظالم حق ، والعرق : أحد عروق الشجر ، أى ليس لعرق من عروق هذه الغروس التى يغرسها الرجل الظالم حق فى الأرض التى غرس فيها . والثانى يكون قد جعل الظالم صفة للعرق نفسه على سبيل الاتساع فى الكلام ، كأن العرق بانغراسه فى هذه الأرض قد صار ظالماً ، حتى / كأن الفعل له ، وأنه هو الذى انغرس فى هذه الأرض لا بغرس غارس .

ب/٨٢

والذى ذهب إليه الشافعى رحمته الله : أن البلاد والأرضين على ضريين : عامر ، وغامر . فأما العامر فلاهله ، لا يجوز لأحد أن يتصرف فيه إلا بإذن مالكة ، وسواء المسلم فيه وغيره . وأما الغامر - وهو الخالى من العمارة - فلا يخلو أن يكون جرى عليه ملك مالك ، أو لم يجر عليه ؛ فالذى لم يجر عليه ملك مالك يجوز إحياءه ، والذى جرى عليه الملك لا يخلو أن يكون مالكة معيناً معروفاً أو لم يكن معيناً ؛ فالعين لا يجوز إحياءه ، وغير المعين فيه وجهان :

أحدهما : يجوز ، وبه قال أبو حنيفة . والثانى : لا يجوز .

وقال مالك : لو كان معيناً فتركها حتى دثرت ثم أحيها غيره كان الثانى أحق بها

منه .

والعامر من بلاد الشرك كأنما يملك بالقهر والغلبة . ولا يفتقر الإحياء إلى إذن الإمام ، وبه قال أبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : يفتقر إلى إذنه . وقال مالك : إن كان قريباً إلى العمران فى موضع يتشاح فيه الناس افتقر ، وإلا فلا .

والإحياء لم يرد فى السنة مبيناً فوجب الرجوع فيه إلى العرف ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم لا يعلق حكماً إلا على ما إليه طريق ، فكما لم يبينه دل على أن طريقه العرف ، إذا لم

يكن له طريق غيره ، ويختلف ذلك باختلاف العرض ، واختلاف المقاصد من إحياء الأرضين .

قال الربيع : سألت الشافعي عن أحيا أرضاً مواتاً فقال : إذا لم يكن للموات مالك فمن أحياه من أرض الإسلام فهو له دون غيره ، ولا أبالي أعطاه السلطان إياه أو لم يعطه ؛ لأن النبي ﷺ / أعطاه ، وعطاء النبي ﷺ أحق أن يتم لمن أعطاه من أعطاه السلطان . قلت : وما الحجة فيما قلت ؟ قال : ما رواه مالك عن النبي ﷺ ، وعن بعض أصحابه ، وذكر حديث عروة ؛ وحديثه مرسل ، وهو مسند كما ذكرناه . وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ؛ أن عمر قال : «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» .

هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ إسناداً وَلَفْظاً (١) .

وهو مؤكد لحديث عروة المتقدم ، وهو الذي أشار إليه الشافعي في كلام الربيع أن مالكا أخرج عن النبي ﷺ وعن بعض أصحابه ، يعني عمر .

وقال الشافعي : أخبرنا ابن عيينة وغيره بإسناده غير هذا عن النبي ﷺ مثل معناه .

قال البيهقي : أما ابن عيينة فإنه إنما رواه عن هشام بن عروة ، عن أبيه يرفعه عن النبي ﷺ . ورواه غيره عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ ، وفيه من الزيادة : « في غير حق مسلم » .

قال الشافعي : ولا يترك ذمى يحييه ؛ لأن رسول الله ﷺ جعلها لمن أحياها من المسلمين .

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا سفيان، عن طاوس: أن النبي ﷺ قال: «من أحيا مواتاً من الأرض فهو له ، وعادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم مني» .

هكذا جاء في المسند . وقد رواه في القديم ، عن سفيان ، عن هشام بن حجر ، عن طاوس . ورواه أيضاً ابن طاوس ، عن أبيه .

قوله : «عادى» : يريد بها الأرض غير المملوكة الآن ، وإن كان / قد تقدم ب/ ٨٣ ملكها ، ومضت عليه الأزمان ، فليس ذلك مختصاً بقوم عادٍ ، وإن كان مثل ذلك فلا يعلم المالك .

وقوله : «لله ولرسوله» : أى أن الأرض مختصة بالله ورسوله . وقوله : «ثم هى لكم منى» : أى أن إذنى لكم فى تملكها بالإحياء بمنزلة العطية منى ، فأنا الذى أعطيتكم إياها .

قال الشافى : ففى هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن المواد ليس ملكا لأحد بعينه ، وأن من أحيا مواتا من المسلمين فهى له ، وأن الإحياء ليس هو بالنزول ، ولا ما أشبهه ، وأن الإحياء الذى يعرفه الناس هو العمارة ، ثم ذكر هذا الحديث وهو :

أخبرنا الربيع : قال الشافى رضي الله عنه : أخبرنا ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن يحيى بن جعدة قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور ، فقال حى من بنى زهرة يقال لهم عبد بن زهرة : نكّب عنا ابن أم عبد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فلم ابتعثنى الله إذا ، إن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه» .

نكّب عن الشيء ينكبه إذا عدل ، ونكبه تنكيباً : أى عدل عنه واعتزله ، وتنكيبه أى تجنبه . والانبعاث : افتعال من البعث ، يريد فلأى شىء أرسلنى الله حينئذ ؟ والتقديس : التطهير ، أى أن الله لا يطهر قومًا لا يؤخذ للضعيف فيهم من القوى . ومعنى نكّب عنا ابن أم عبد : أى اصرفه عنا وجنبه منا ، وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود ، كأنهم كرهوا قربه منهم ومجاورته لهم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : «إن الله لا يقدر أمة» . . الحديث ، أى إن خفتهم شره وأذى مجاورته فإننى آخذ للضعيف من القوى/ حقه . والله أعلم .

١/٨٤

ويجوز أن يكون التقدير : نكّب عنا يا ابن أم عبد ، كأنهم قد أمروهم باجتناهم والبعد عنهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الله لا يقدر قومًا لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه» يريد أن ابن مسعود هو الضعيف وهذا حقه ، فلم تأمروهم أن ينكّب عنكم ؟ فيكون قوله : نكّب على التقدير الأول سؤالاً للنبى صلى الله عليه وسلم ، وعلى الثانى أمر لابن مسعود ، ويكون ابن أم عبد على الأول مفعولاً لنكبه ، وعلى الثانى منادى محذوف منه حرف النداء . والله أعلم .

ثم أردف الشافى هذا الحديث بحديث رواه عن عروة وهو :

أخبرنا الربيع قال : قال الشافى رضي الله عنه : أخبرنا ابن عيينة ، عن هشام ، عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضاً ، وأن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أجمع ، وقال : أين المستقطعون ؟ والعقيق قريب من المدينة .

هكذا جاء في المسند ، وفي كتاب البيهقي : أين المستقطعون منذ اليوم؟ (١) .

قال الشافعي : والمدينة ما بين لابتين ينسب إلى أهلها صف معمور والآخر خارج من ذلك ، فأقطع رسول الله ﷺ الخارج من ذلك من الصحراء ، فاستدللنا على أن الصحراء وإن كانت منسوبة إلى حى بأعيانهم ليست ملكاً لهم كملك ما أحيوا .

قال : ومما يبين ذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال : كان الناس يتحجرون على عهد عمر بن الخطاب ، فقال عمر : من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له .

قال الشافعي في كتاب الإحياء والإقطاع : وسواء كان إلى جنب قرية عامرة أو نهرًا؛ وحيث كان فقد أقطع رسول الله ﷺ الدور ، وتفصيل هذا القول أنه يجوز / إحياء ما قرب من العامر وما بعد إذا لم يكن ذلك في مرافق العامر .

ب/٨٤

وحكى عن مالك أنه قال : لا يجوز فيما قرب من العامر .

وأما إقطاع الدور فليل معناه : أنه أقطعهم أرضين يعمرونها دورًا ، فسمأها بما تؤل إليه ، وقيل : كانت ديار عاد فسمأها بذلك .

ومعنى قوله : ديار عاد ، لا يريد أنها كانت لقوم عاد السالفين في الأمم، إنما أراد به ما تقدم ملكه ومضت عليه الأزمان ولم يعلم له الآن مالك .

وإن أقطع السلطان رجلاً أرضاً ليحييها صار أحق بها من غيره ، وكذلك إذا تحجرها كأنه أثر فيها أثرًا لم يبلغ به الأحياء .

وأخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرقى ، عن أبيه علقمة بن نضلة ؛ أن أبا سفيان بن حرب قام بفناء داره فضرب برجله وقال : سنام الأرض ، إن لها سنامًا ، زعم ابن فرقد الأسلمي أنى لا أعرف حقى من حقه ، لى بياض المروة ، وله سوادها ، ولى ما بين كذا وكذا، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فقال : ليس لأحد إلا ما أحاطت عليه جدرانته إن إحياء الموات ما يكون زرعًا أو حفرةً أو يحاط بالجدران ، وهو مثل إبطاله التحجر بغير ما يعمر به مثل ما يحجر .

هكذا جاء الحديث في المسند متصل الكلام على آخره ، وإنما آخره هو قوله : إلا

(١) وكذا في الأم ، وما رواه البيهقي لابد أنه نقل عن الأم . انظر: الأم للشافعي الطبعة البولاقية ٣/٢٦٩ .

ما أحاطت به جدرانه ، وقوله : إن إحياء الموات . . . إلى آخر الحديث من كلام الشافى كالبيان لقول عمر .

وقد رواه المزنى ، عن الشافى بهذا الإسناد نحوه ، إلى قوله : جدرانه .

فناء الدار : ناحيتها وجانبها ، وسنام كل شىء أعلاه ، تشبيها بسنام البعير .

قوله : «إنى لا أعرف حقى من حقه» : يريد بذلك إما الجهل بإنكار/ العرفان أو التجاهل على سبيل التعدى والظلم . والمروة : الحجر الأبيض الرقيق والجدار قد جاء فى نسخة بالنون ، وفى نسخة بالتاء ، فبالنون هى جمع جدار أو جمع تكسير للتكثير ، وبالتاء جمع جُدُر .

١/٨٥

وقول الشافى : إن إحياء الموات ما يكون زرعاً . . . إلى آخر الكلام : بيانه أنه قال: والإحياء ما عرفه الناس إحياء . والإحياء إنما يكون داراً للسكنى أو حظيرة للماشية وغيرها ، أو مزرعة ، ولكل واحد من هذه الأشياء تفصيل فى إحيائه ، هو مستقصى فى كتب الفقه فلم نطول بذكرها .

وأخبرنا الشافى رحمته الله ، عن مالك ، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، عن غير واحد؛ أن النبى صلوات الله عليه أقطع بلال بن الحارث المزنى معادن القبلىة وهى من ناحية الفرع ، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم ، وهذا قد تقدم فى كتاب الزكاة .

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافى رحمته الله : أخبرنا سفيان ، عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن الصعب بن جثامة ؛ أن رسول الله صلوات الله عليه قال : « لا حمى إلا لله ورسوله » .

هذا حديث صحيح قد أخرجه البخارى وأبو داود ^(١) ، وذكر الحديث وقال : بلغنا أن النبى صلوات الله عليه حمى النقيع ، وأن عمر حمى سرف والربذة .

وأما أبو داود فأخرجه عن أبى السرح ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب وقال : قال ابن شهاب : بلغنى أن رسول الله صلوات الله عليه حمى النقيع . وفى رواية : أن رسول الله صلوات الله عليه حمى النقيع وقال : « لا حمى إلا لله ولرسوله » .

الحمى : المكان المحرّم وطوّه الذى لا يُرعى عشبه ولا يقطع . قال الليث : الحمى : موضع فيه كلاً يمنع الناس / أن يرعوه فيصير حمى . وقال الأصمعى : يقال :

ب/٨٥

حمى فلان الأرض يحميها إذا منعها من أن تقرب ، ويقال: حماها إحماء إذا جعلها حمى لا يقرب .

«والنقيع» بالنون : موضع قريب من المدينة . قال الشافعي : كان الشريف من العرب في الجاهلية إذا نزل بلدًا في عشيرته استعوى كلبا يحمى لخاصته ، فإرعوا ذلك الكلب ، فلم يرعه معه أحد ، وكان شريك القوم وسائر المراتع حوله ، فنهى رسول الله ﷺ أن يحمى على الناس حمى كما كانوا في الجاهلية يحمون .

قال : وقوله : «إلا لله ورسوله معناه» : إلا ما يحمى لخيال المسلمين وركابهم الموصدة لجهاد المشركين والحمل عليها في سبيل الله ، كما حمى عمر النقيع لإبل الصدقة والخيال المعدة في سبيل الله .

تفصيل المذهب أن الحمى كان لرسول الله ﷺ لنفسه وللمسلمين ، وأما آحاد الناس فليس لهم أن يحموا لأنفسهم ولا لغيرهم ؛ وإنما قصد به النبي ﷺ منع العامة من الحمى ؛ لما فيه من التضييق على الناس . فأما الأئمة : فهل لهم الحمى أم لا ؟ ففيه نظر : إن كان الإمام يريد أن يحمى لنفسه لم يكن له ذلك ، وإن أراد الحمى للمسلمين ففيه قولان : أحدهما : ليس له ذلك . والثاني : له ذلك وهو الصحيح ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ؛ لأن ما كان لمصالح المسلمين قامت الأئمة فيه مقام النبي ﷺ .

وأخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن زيد ابن أسلم ، عن أبيه : أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له : هنى على الحمى ، فقال له : يا هنى ، ضع جناحك للناس ، واتق دعوة المظلوم ؛ فإن دعوة المظلوم/ مجابة ، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياك ونعم ابن عفان ونعم ابن ٨٦/أ عوف ؛ فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ، وإن رب الغنيمة يأتي بعياله فيقول : يا أمير المؤمنين ، أفتاركهم أنا ؟ فالماء والكلأ أهون على من الدنانير والدرهم ، وإيم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم ، إنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ولولا الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عن المسلمين من بلادهم شبرًا .

هذا حديث صحيح ، أخرجه مالك والبخارى (١) .

(١) مالك فى الموطأ ، كتاب دعوة المظلوم ٢/١٠٠٣ ، والبخارى فى الجهاد والسير (٣٠٥٩) .

أما مالك : فأخرجه عن زيد بن أسلم نحوه .

وأما البخارى : فأخرجه عن إسماعيل ، عن مالك بإسناده .

قوله : «استعمله على الحمى» أى : ولاء إياه ورد أمره والنظر إليه . وقوله : ضع جناحك للناس : يريد أَلنَّ جانبك لهم وأحسن مصابيتهم ، فإن الطائر إذا ضم جناحه سكن ، وإذا نشره تحرك ، فاستعار الجناح للإنسان ، كما قال الله تعالى : ﴿وَأَضْمُ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] ، وقال عز من قائل : ﴿وَآخُفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء : ٢٤] ويد الإنسان جناحه ، فإذا ضمه كفها عن الناس .

وقوله : «واتق دعوة المظلوم» : أى دعوة من يظلمه ، وهذا النوع من الكلام يسمى تغليفاً ، وهو نوع من البلاغة شريف بليغ فى النهى عن الظلم بألطف لفظ وأفصح عبارة؛ لأنه إذا اتقى دعوة المظلوم لم يظلم ، فكان هذا أحسن من قوله : لا تظلم ، ثم بين وجه النهى عن دعوة المظلوم بقوله : فإنها مجابة . والصريمة : تصغير الصرمة ، وهى القطعة من الإبل تبلغ الثلاثين ، وربها : صاحبها .

والغنيمة : تصغير الغنم . وإدخال الهاء فى التصغير علامة التأنيث ؛ لأن لفظ الغنم مؤنث . وقوله : وإياك ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف / أى : دعنى من نعمهما؛ لأنها كانت كثيرة وكانا غنيين . وفى رواية مالك : «إياى» : أى دعها وآله عنها ولتكن همتك مصروفة إلى غيرها . وهذه إياى وإياك فى هذا الموضع وأمثاله موضوعة للتحذير ، مثل إليك زيداً وعليك زيداً : أى احذره ودعه ، وليست مثل ضمير المنصوب فى «إياك نعبد» ، وإياك أردت . ويجوز أن يكون تقديره : دعنى ونعمهما أى اتركنى واترك نعمهما ، ورد أمرهما إلى فأنا أتولى الجواب عنها ، أو أن أكفيكما ، والأول الوجه .

ب/٨٦

وقوله : «يرجعان» ، فيه نظر ؛ لأنها جواب الشرط الذى هو إن تهلك ماشيتهما . ومن حق الجواب أن يكون مجزوماً وجزومه بحذف النون ، وإنما جاءت فى المسند مثبتة وهو خطأ ولاشك أنه من النساخ ، والذى جاء فى كتاب الموطأ بحذفها وهو الصواب .
وقوله : «إلى نخل وزرع» : أى إن هلكت ماشيتهما فإن لهما غير المشية من نخل وزرع يغنيهما ويقوم بأمرهما .

وقوله : «لا أبالك» : من ألفاظ الدعاء التى كثر استعمالها وجريانها على عادة ، وهم لا يريدون بها الدعاء ، كقولهم : قاتلهم الله ، ولا أم لك ، وهى فى الحقيقة

دعاء عليه بعدم أبيه ولم ير ذلك .

والكلأ : العشب ، وسواء رطبه ويابس . وقوله : «فالماء والكلأ أهون على من الدنانير والدراهم» : يريد أن المراعى إذا لم ينالها رب الصريمة ورب الغنيمة فهلكت ماشيته احتاج أن يجيء إلى بيت المال يأخذ منه ما يحتاج إليه ، فتمكينه من الرعى وورود الماء أهون على من أخذ الذهب والفضة من بيت المال .

وقوله : «وايم الله» من ألفاظ القسم ، وهمزتها همزة وصل . وقوله : «إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم ؛ بمنعهم من الرعى» ، ثم بين / وجه قسمه وظلمه إياهم ٨٧/أ ، بقوله : «إنها لبلادهم» ، ثم بين كونها بلادهم بقوله : «قاتلوا عليها فى الجاهلية ، وأسلموا عليها فى الإسلام» . وقوله : «لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله» : يريد به الخيل والإبل التى يحمل عليها المجاهدين فى سبيل الله ، والنفقة التى ساعدتهم بها والزاد ونحو ذلك .

وهذا الحديث أخرجه الشافعى مستدلاً به على جواز أن يحمى الإمام للمسلمين ؛ فإنه قال عقيب حديث الصعب بن جثامة ؛ وقول رسول الله ﷺ : « لا حمى إلا لله ورسوله » يحتتمل أن لا يكون لأحد أن يحمى للمسلمين غير ما حماه رسول الله ﷺ ، ويحتتمل أن لا حمى إلا لله ولرسوله إلا على مثل ما حمى عليه رسول الله ﷺ لما فيه من صلاح المسلمين ، ثم قال : وقد حمى من حمى على هذا المعنى ، وأمر أن يدخل الحمى ماشية من ضعف عن النجعة ممن حول الحمى . وقد حمى بعد رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه أرضاً لم يعلم رسول الله ﷺ حماها ، وأمر فيها بنحو ما وصفت ثم ذكر حديث عمر هذا .

ثم قال فى معنى قول عمر : «إنهم يرون أنى قد ظلمتهم» : إنهم يقولون : إن منعت لأحد من أحد ، فمن قاتل عليها وأسلم أولى أن يمنع له ، وهذا كما قالوا كانت تمنع لخاصة ، فلما كانت لعامة لم يكن فى هذا - إن شاء الله - مظلمة ولم يظلمهم عمر رضي الله عنه ، وإن رأوا ذلك ، بل حمى على معنى ما حمى عليه رسول الله ﷺ دون أهل الغنى .

وإنما نسب الحمى إلى المال الذى يحمل عليه فى سبيل الله ، لأنه كان من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحمى ، وقد أدخل الحمى خيل الغزاة فى سبيل الله / وإبل ٨٧/ب الضوال وما فضل عن سهمان أهل الصدقة ، ومن ضعف عن النجعة ممن قل ماله ، وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين ، ثم ذكر ما أخبرنا الربيع قال :

قال الشافى رحمته الله : أخبرنى محمد بن على بن شافع ، عن الثقة ، أحسبه محمد ابن على بن حسين أو غيره ، عن مولى لعثمان بن عفان قال : بينا أنا مع عثمان فى ماله بالعالية فى ماله ، فى يوم صائف ، إذ رأى رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش من الحر ، فقال : ما على هذا لو أقام بالمدينة حتى تبرد ثم يروح ، ثم دنا الرجل ، فقال : انظر من هذا ، فقلت : أرى رجلاً معمرًا بردائه يسوق بكرين ، ثم دنا الرجل فنظرت ، فإذا عمر بن الخطاب ، فقلت : هذا أمير المؤمنين ، فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فأذاه لفتح السموم ، فأعاد رأسه حتى حاذاه ، فقال : ما أخرجك هذه الساعة؟ فقال : بكران من إبل الصدقة تخلفا وقد مضى بإبل الصدقة فأردت أن أحقها بالحمى ، وخشيت أن يضيعا فيسألنى الله عنهما ، فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، هلم إلى الماء والظل ونكفيك ، فقال : عد إلى ظلك ، فقلت : عندنا من يكفيك ، فقال : عد إلى ظلك ، فمضى ، فقال عثمان : من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فعاد إلينا فالتقى نفسه .

العالية : موضع بأعلى أراضى المدينة ، وجمعه العوالى ، وفيها أموال ونخيل لأهل المدينة وقريب منها على عدة أميال .

واليوم الصائف : الشديد الحر . والبكر : الفتى من الإبل . والفراش : معروف ، ويصف شدة الحر حتى يتبين للناظر فراشًا يتطأير على الأرض من شدة الحر . ولفح السموم : لذع الهواء الحار للبدن من شدته .

استدل به الشافى على جواز الحمى . والله أعلم .

وأخرج الشافى رحمته الله / عن ابن عيينة ، عن معمر ، عن رجل من أهل مأرب ، عن أبيه ؛ أن الأبيض بن جمال سأل النبى صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح مأرب ، فأراد أن يقطعه ، أو قال : أقطعه إياه ، فقيل له : إنه كالماء العد ، فقال له : « فلا إذن » .

هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى (١) .

ومأرب مدينة بالمدينة (٢) . والعد : الماء الدائم الذى لا انقطاع لمادته وكثرته .

(١) أبو داود فى الخراج والإمارة (٣٠٦٤) ، والترمذى فى الأحكام (١٣٨٠) ، قال الترمذى : حديث أبيض حديث غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم فى القطن ، يرون جائزاً أن يقطع الإمام لمن رأى ذلك .

(٢) كذا بالمخطوطة ، وهو خطأ ، والصحيح أن مأرب مدينة باليمن كان بها سد مشهور يسمى سد مأرب ، وفى القاموس : مأرب : عين باليمن مملحة : انظر : القاموس المحيط مادة (أرب) .

قال الشافعي : ما كان ظاهراً كالمالح الذي يكون في الجبال تتباه الناس فهذا لا يصلح لأحد أن يُقَطَّعه بحال ، والناس فيه شرع وكذا النهر والماء الظاهر ، وهذا كالنبات فيما لا يملكه أحد ، وكالماء فيما لا يملكه أحد .

وأخبرنا الربيع قال : قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته يوم القيامة » .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه . أخرجه الجماعة إلا النسائي (١) .

أما مالك : فأخرجه بالإسناد : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً » .

وأما البخاري : فأخرجه عن أبي يوسف ، وإسماعيل ، عن مالك ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . . . الحديث .

وأما الترمذي : [فأخرجه عن قتيبة ، عن الليث ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة] (٢) .

وأما أبو داود : فأخرجه عن عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى ، عن مالك .

وكل هؤلاء قالوا لفظ مالك ، ولم يذكروا : منعه الله فضل رحمته / يوم القيامة . ٨٨/ب

وقد أخرج المزني ، عن الشافعي ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، وذكر لفظ مالك .

وأخرج أيضاً المزني ، عن سفيان ، عن أبي الزناد مثله ، وهو الصحيح .

وكذا رواه الحسن بن محمد الزعفراني في كتاب القديم ، عن الشافعي ، عن مالك .

(١) مالك في الموطأ ، كتاب الاقضية ٢/٧٤٤ ، والبخاري في الشرب والمساقاة (٢٣٥٣) ، وفي الحيل (٦٩٦٢) ، وإسناد البخاري في الموضوعين بإسناد الشافعي ومالك ، ولم أقف على الإسناد الذي ذكره المصنف للإمام البخاري ، وإنما هو سند أبي داود ، ومسلم في المساقاة (٣٦/١٥٦٦) ، وأبو داود في البيوع (٣٤٧٣) ، والترمذي في البيوع (١٢٧٢) .

(٢) ما بين المعرفتين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه من الترمذي كما هو مذكور آنفاً .

قال البيهقى : وهذا الذى جاء فى المسند من طريق الأصم والربيع خطأ ، فإن هذا الكتاب يعنى كتاب الطعام والشراب الذى أخرج فيه هذا الحديث مما لم يقرأ على الشافى ؛ ولهذا يقول فيه الأصم : قال الربيع : قال الشافى ، ولو قرأ عليه لغيره ، إن شاء الله تعالى ، ثم حملة الربيع على الوهم .

وهذا اللفظ (١) ليس فى حديث مالك ؛ إنما هو فى حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن النبى ﷺ ، وروى فى وجه آخر ضعيف ، عن أبى هريرة . ومن وجه آخر عن الحسن ، عن النبى ﷺ مرسلأ ، فحسبه أن يكون الشافى ذكره ببعض هذه الأسانيد ، فأدخل الكاتب حديثاً فى حديث هذا هو الأظهر . والله أعلم .

ومعنى هذا الحديث هو أن يحفر الرجل البئر فى الأرض الموات فيملكها بالإحياء وحول البئر أو بقربها موات فيه كالأ ، ولا يمكن الناس أن يرعوه إلا بأن يبذل لهم ماء ؛ وأن لا يمنعهم أن يسقوا ماشيتهم منه ، فأمره النبى ﷺ أن لا يمنع فضل مائه ؛ لأنه إذا فعل ذلك وحال بينه وبينهم فقد منعهم الكلاً ؛ لأنهم لا يمكنهم رعيه والمقام فيه مع منع الماء .

قال الشافى رحمه الله : وفى هذا الحديث دلالة على أن مالك الماء أولى أن يشرب / به ويسقى ، فإنه أيضاً يعطى فضله عما يحتاج إليه ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « من منع فضل الماء عن حاجة مالك الماء » وهذا أوضح حديث روى فى الماء وأبينه معنى ؛ لأن مالكا روى عن أبى الرجال ، عن عمرة ؛ أن النبى ﷺ قال : « لا يمنع نفع البئر » (٢) .

١/٨٩

قال الشافى : فكل ماء ببادية فى عين أو بئر ، أو غيل أو نهر بلغ مالكة منه حاجته لنفسه وماشيتة وزرع إن كان له ، فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب به أو يسقى ذا روح خاصة دون الزرع والشجر ، زاد فى سنن حرملة : والبناء إلا أن يتطوع بذلك المالك للماء .

قال الخطابى : وإلى بيان ما قلناه من تفسير الماء والكلاً ذهب مالك والأوزاعى والليث ، وهو معنى قول الشافى . والنهى فى هذا عنده على التحريم .

وقال قوم : ليس النهى فيه على التحريم ؛ لكنه من باب المعروف ، فإن شح

(١) يريد به : « منعه الله فضل رحمته » .

(٢) مالك فى الموطأ ، كتاب الاقضية ٧٤٥ / ٢ .

رجل على مائه لم ينتزع من يده .

والماء فى هذا كغيره من صنوف الأموال لا تحل إلا بطيب نفس مالكة . وذهب قوم : إلى أنه لا يجوز له منع الماء ، ولكن تجب له القيمة على أصحاب المواشى ، وشبهوه بمن يضطر إلى طعام رجل ، فإن له أكله وعليه أداء قيمته ، ولو لزمه بذل الماء بلا قيمة للزمه بذل الكلا إذا كان فى أرضه بلا قيمة وللزمه كذلك أن لا يمنع الماء زرع غيره .

فأما من تأول معنى الحديث على معنى الاستحباب دون الإيجاب ؛ فإنه يحتاج إلى دليل يجوز معه ترك الظاهر ، وأصل النهى على التحريم ، فمنع فضل الماء محظور على ما ورد به الظاهر .

وأما من أوجب فيه القيمة فقد صار إلى المنع / أيضاً ، وهو خلاف ظاهر الخبر ، ٨٩/ب وقد نهى النبى ﷺ عن بيع فضل الماء . والله أعلم .

الغَيْل بفتح الغين : الذى يجرى على وجه الأرض .
